

تقرير

«غزو» المسبح الشعبي في الرملة البيضاء الذي نفّذته بلدية بيروت قبل أسبوعين سببه وجود مشروع «سياحي» جديد يقضي على المتنفس المجاني الوحيد لاهالي المدينة. هي «الخلاصة» التي لمخّبتي إليها الجمعية المكلفة بإدارة المسبح، امس، مستعرضة الوقائع التي «تعزج» بلدية بيروت التي لا تزال تغضّ النظر عن تعذّبات فادحة تطال الملك العام

«غزو» المسبح الشعبي في الرملة البيضاء

بلدية بيروت تخطط لمشروع «سياحي» جديد؟

هديك فرفور

عندما «أغار» عناصر شرطة بلدية بيروت، في 15 حزيران الفائت، على المسبح الشعبي في الرملة البيضاء بحجة «إزالة المخالفات»، لم يأخذوا في الاعتبار موسم بضع السلاحف البحرية واحتمال وجود أعشاش لها، ولا النباتات المستوطنة على الشاطئ. والأهم أنّ العناصر، ومن خلفهم بلدية بيروت ومحافظها، لم يتنبّهوا . أو ربما تجاهلوا عن عمد . أن التجهيزات والمنشآت التي تم جرفها، يعود جزء منها لوزارة الأشغال العامة والنقل، فيما تملك القسم المتبقي جمعية «حملة الأزرق الكبير» المرخص لها إدارة المسبح المجاني للعوام.

الإنطلاق من هذا المدخل يُعدّ ضروريا لفهم سياق ما قامت به بلدية بيروت من تدمير لغرفة إسعاف السلاحف الجرية وجرف الممرات المتحركة المصنوعة من جزيئات البلاستيك، فضلا عن تدمير معدّات تنظيف الشاطئ وجرف مركز إدارة المسبح الذي تتولاه الجمعية التي عقدت، امس، مؤتمرا صحافيا بعنوان «الرملة البيضاء محمية» بالتعاون مع جمعيات بيئية، لـ«بيان كل الحقائق حول مسبح الرملة البيضاء وحول الحملات المصّلة وغير المبررة (...)».

ولعلّ أهم ما كشفته الجمعية وجود «مشروع جديد يقضي على المسبح المجاني للعوام، خلافاً لما أعدت له وزارة الأشغال»، وفق ما «نمّي» إلى الجمعية، واضعة ما قامت به البلدية في سياق «تطفيش» الجمعية وتشويه سمعة الشاطئ.

واستعرض المؤتمرون جملة من المخالفات التي رافقت حملة البلدية، أهمّها تلك المتعلّقة بوجود اتفاق بين رئيس البلدية جمال عيتاني والمدير العام للنقل الريي والبحري عبد الحفظ القيسي لإزالة المخالفات، إذ نفت الجمعية هذا الأمر، موضحة أنه تم الاتفاق على إزالة «دوش» و«غرفة حمام خالفة ونقل حمامات من موقع إلى آخر لا غير».

وهذا الكلام ينسجم مع ما قاله القيسي في اتصال مع «الأخبار» حول عدم وجود تنسيق مع الوزارة ومفهوم المجانية». وأضاف على هذا الصدد «نحن حريصون على أن يدخل الناس الى المسبح بشكل مجاني تماما، وسنقوم بإضافة بعض التجهيزات لإرساله مسبقاً مجانياً مفتوحاً. هذا الأمر قد يؤثر على الجمعية التي تستفيد من الوضع القائم».

ماذا عن نية البلدية القيام بمشروع جديد يقضي على المسبح؟ «هذه أصلاً عقارات خاصة وقد تم وضع اليد عليها من قبل البلدية ومنوع ضرب مسمار فيها»، مكرّراً أن هدف البلدية كان «تحسين مستوى المسبح الشعبي».
في المقابل، تردّ الجمعية على هذه الوقائع بالقول إن الحصول على الكرسي هو «اختياريا وليس إلزامياً ويسعر رمزي وهو 3000

لم تنشف بلدية بيروت مع وزارة الأشغال العامة قبل ان تغزو المسبح الشعبي

ليرة، والطاولة 4 كراسي هو 20 الف ليرة لا غير. والمخلات المتحركة وليست المزروعة على الشاطئ إيجارها 5000 ليرة لا غير، بينما المظلات الحديدية المزروعة لا يوجد قيمة تجارية عليها».

وحاولت «الأخبار» التوصل مع

القاضي شبيب إلا أنه لم يردّ على اتصالاتها.

إلى ذلك، وصف الرئيس الجديد عن أن المنشآت كانت بؤرة للجرذان والمخدرات والدعارة بـ«الإفتراء»، موضحاً أنّ «الإدارة كانت تعمل دائماً بمؤازرة من الأجهزة الأمنية بشكل يومي على ضبط الوضع» و«لافتاً أنّي أنّ «الغرف التي تم رفعها من قبل البلدية كانت غرفاً للإدارة والدرك وللإسعافات الأولية، وأن الجرذان موجودة في منطقة الصرف الصحي الذي استحدثته

البلدية عام 2008 وليس في الأماكن التي يرتادها زوار الشاطئ».

وأمام الوقائع التي استعرضها المؤتمر، ازداد على البلدية غرابة، وبنات تطرح تساؤلات، إن لم تعزّز هذه التساؤلات) تلميحات جمعية حول وجود مشروع جديد يقضي على المسبح، فهي حتماً تشكل في نية البلدية تحسين مستوى المسبح الشعبي المهمل منذ أكثر من عقد.

هذه التساؤلات تعزّزها استنسايبية البلدية في ما تسّخّبه تطبيق

جديد؟ «سياحي»

القوانين. ففي وقت تدمّر فيه منشآت مستخدمة من العوم تحت ذرائع مختلفة، لا تزال تغضّ النظر عن العدد الأكبر والأفدح من التعديات والمخالفات الحاصلة على الملك العام من قبل أصحاب المقاهي والمنجعات، وما فندق الإربن بائ، المنصب على بعد أمتار من المسبح الشعبي، إلا دليل على تلك الاستنسايبية والتناقض المنتهج من قبل البلدية.

«بيروت مدينتي» أشارت بدورها الى أن بلدية بيروت سمحت، أخيراً، لغندق الريفييرا بإنشاء مقهى من دون تصريح، كما سمحت مطعم «غراند كافيه» ببناء ما لا يقل عن خمسة أمتار فوق المستوى المسموح به (...). «بينما تعاقب حملة الأزرق الكبير المرخص لها من قبل وزارة الأشغال العامة لتقديم الخدمات الأساسية على مسبح الرملة البيضاء التي تخلفت البلدية عن تقديمها طوال السنوات الماضية (...)». وأضافت: «من الواضح أنّ بلدية بيروت تستنسب في تطبيق القانون وتستعمله كأداة فقط ضدّ الفقراء وذوي الدخل المحدود بدلاً من تشجيع وتنشهيل استخدام العام للشاطئ واستعادة الواجهة البحرية للمدينة»، داعية مجلس إدارة البلدية الى مراجعة أولوياتها، «كما تعهد رئيس مجلس إدارتها أخيراً في نقابة المهندسين» لجهة إعطاء الأولوية لإزالة المخالفات والتعديات التي تعيق وصول الناس الى البحر والحدّ من البناء على الشاطئ ومعالجة كارثة الصرف الصحي الذي يصبّ في البحر، والذين يؤدي الى إبادة الحياة البحرية وتدمير النظام البيئي وتعرّض سكان المدينة ورواد الشاطئ للضرر والسُموم بشكل يومي.

سمحت بلدية بيروت لمتلف الريفييرا بإنشاء مقهى من دون تصريح (مروان طحطح)

تقرير

توتر في القرقف العكارية

حرب بـ«الواسطة» بين «المستقبل» و«ظاهر



(هيلم الموسوي)

في إطار «تثبيت الوجود، والتأكيد أنه لا يزال حاضراً وصاحب نفوذ، رغم كثرة الشكاوى المقدمة ضده، كما انه محاولة لتوريث تيار المستقبل في المعركة».

مصادر مطلعة شدّدت على أن «ما يجري في بلدة القرقف شديد الخطورة، ليس فيها».

البيان، وهو «آخر من يحق له الحديث عن العفة والنزاهة»، وشدد على ان ترشيح الرفاعي «شأن عائلي»، «شباب آل الرفاعي الصادقون» ردّوا على البيان الأخير ببيان يؤكد «أن لا علم لوجهاء آل الرفاعي بالترشيح، ويحیی الرفاعي هو ابن عمنا لكنه لا يمثلنا، وله أعماله التي لا نقبلها ويتحمل تبعاتها وحده».

حرب البيانات تتزامن مع استمرار التحقيقات في حادثة إحراق سيارة رئيس «لجنة متابعة الأموال والأماك العامة» الشيخ أحمد الرفاعي، الشهر الماضي، والتي أوقف على إثرها أحد المعروفين بقهرهم من رئيس البلدية وقالت مصادر أمنية لـ«الأخبار» إن التحقيقات الأولية «تشير الى مسؤولية الموقوف عن الحادث»، ولغّثت إلى أن الملف «موجود لدى القضاء المختص. لكنّ أسباباً مجهولة دفعت بالقاضي (ج. ع.) الى التخطي عن القضية».

ترشيح الرفاعي لعضوية المجلس الاسلامي الشرعي يضعه خصومه

تقرير

إقفال مكتب السجك العدلي في بعلمك

تقشف، أم خصخصة؟

راحم حمية

16 عاماً مرّت على استحداث محافظة بعلمك – الهرمل، ولما تحظ بعد بالاختفاء المؤسساتي – الإداري والخدماتي، لا يزال أبنائها يحتاجون إلى القيام بـ«رحلة» لتصديق إخراج القعد في سرايا زحلة، ولا تزال المحافظة بأكملها تابعة لقيادة منطقة البقاع في قوى الأمن الداخلي، ولسرية واحدة في بعلمك ضمن صلاحياتها، بلاد تتراعى على مساحة تزيد على 3000 كلم مربع. ولا يزال على ابن الهرمل الذي يتابع شكوى جزائية أن ينتظر شهوراً القاضي «الغائب»، فيما «تتمخّص» الموظفة التي أوكلت إليها مهمات السجل العقاري في المدينة عن الالتحاق بوظيفتها بذريعة طول

وفيما تفتقر المحافظة الى دوائر رسمية كثيرة، تعمل السلطة، بذريعة نشاطها، على إغلاق ما افتتح منها، وفي وقت تجري فيه مساع لاستحداث مكتب للسجل العدلي في الهرمل، فوجئت بعلمك بقرار إقفال مكاتب السجل العدلي فيها الذي افتتح في أيار 2016، بذريعة التقشف والمردود الضئيل جداً»، ويعني ذلك العودة الى الاعتماد على مكتب السجل العدلي في زحلة، وما يرتبه من أعباء على أهالي المنطقة.

مصادر مطلعة سخرت من ذريعة التقشف، وأخذت لـ«الأخبار» أن مكتب السجل العدلي في بعلمك يشهد حركة نشطة، إذ إنه يخدم أكثر من نصف مليون نسمة. ورجحت أن السبب وأخر اختصاصه رياضيات نائباً لرئيس لجنة العلوم وغيرها من اللجان. معترضون آخرون صوّبوا باتجاه عدم تعميم التعديلات التي نظراً على المناهج من وقت لآخر على المواد» علامات الاستفهام ذهبت للخبطة التي انطلقت أول من امس، فقد سُجّلت اعتراضات على أكثر من نصف أسئلة مادة الفيزياء لاختصاص المساحة (120 علامة)،

عندما يقفل مكتب يؤمن الخدمات للمواطنين، ويغيب القاضي الجزائي عن الحضور وعن السمع لأكثر من 4

شهر، وتتمتع موظفة عن الحضور الى مركز عمليا في السجل العقاري في الهرمل ولا يستطيع مدير عام أو وزير إلزامها بذلك، وعندما تُوجّل ملفات استحداث مجلس إنماء بعلمك الهرمل، ومتابعة السير في مشروع سد العاصي، وعملية الضم والغرز، «تتحقّق بانأنا أمام مؤامرة ومهزلة»، النائب علي المقاد، تمنى على وزيرة الداخلية اتّخاذ الإجراءات اللازمة للإبقاء على مركزي بعلمك وحلها مستغرباً «الخطوة المخافئة بعدما توافقنا معها على الية تقضي بتدبير مؤقّت على مدى يومين أسبوعياً لتجميع الطلبات في الهرمل، ونفما يفتتح مركز جديد في المدينة».

المسافة:

«World Elite Exclusive»... بطاقة من بنك عوده لعملاء النخبة



أطلق بنك عوده بطاقة الأئمان الجديدة "World Elite Exclusive" الموجّهة ال عملاء النخبة، والتي تقدم لحاملها مجموعة فريدة من الامتيازات والتجارب التي لا تقدّمها بطاقات أخرى في السوق. وتشمل هذه الامتيازات الحصريّة الاستفادة من خدمات مؤسسة Louis Fourteen الاستشارية الدولية لأسلوب الحياة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع (24/7)، وبرامج الولاء السخية، وفرصة عيش تجارب استثنائية تشمل عروضاً ولقائات شخصية مع المشاهير، وخدمة الاستقبال والترتيب في عدد من صالات كبار الشخصيات (VIP complementary international meet-and-assist) في أهم المطارات العالمية، والدخول إلى نواد خاصة في أكثر من ٤٠ دولة، والرفقة أو الانتساب لعضوية Cedar Miles Platinum، ومجموعة متنوعة من المزايا الاستثنائية ذات الطابع الدولي المتعلّقة بالسفر ونشاط الجيش لدى الفوائد الفاخرة في العالم أجمع.

واعتبر سمير حتّا، رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك عوده، خلال الحفل الخاص الذي أقيم في فيلا عوده بحضور مجموعة من كوادر المصرف وعملائه، وأعضاء من شركة «ماستركارد»، أن البطاقة الجديدة «تعكس استراتيجية المصرف القابضة بالتركيز على توفير تجربة عصرية ومبسّقة، وعلى تقديم المنتجات المناسبة التي تلبي حاجاتهم وتطلّعاتهم. مع هذه البطاقة، نحن ولقائون بأننا نسهم في جعل تجربة الدفع لدى عملائنا نخبة تجربة مُشخصنة ومجزية، ما يكسبهم المزيد من التقدير والتميز والراحة التي يستحقّونها، سواء في لبنان أم في الخارج».

الريماء، 3 تموز 2019 العدد 3797 ■ الإخبار مجتم